منتدى إعمار العراق

مركز البحوث والدراسات

يقدِّم

ورقة عمل بعنوان

"الواقع التعليمي في العراق.. التحديات والحلول"

شباط/فبراير 2019

مقدمة

في تصريح لوزير التربية العراقي يوم السادس من آب لعام 2017 قال بأن العراق بحاجة إلى 20 ألف مدرسة بحلول العام 2022 نتيجة النمو السكاني السنوي، مؤكدًا أن الملف يحتاج لأفكار جديدة وخطط إستثنائية، وأشار إلى وجود نقص حاد في عدد المدارس بسبب تراكم الأزمات.

وحينذاك تحدث الوزير عن حاجة العراق إلى استراتيجية وطنية تقوم على مبدأ التشارك في إدارة ملف الأبنية المدرسية، فضلًا عن بناء مدارس نموذجية وفقًا للمعايير العالمية الحديثة، وجذب الأموال القليلة.

وتابع إن "صندوق التربية سيتولى إدارة الملف من الاستبيانات إلى دراسة الجدوى، فيما تلتزم وزارة التربية بالتنسيق مع وزارة البلديات بتوفير قطع أراضٍ لبناء المدارس"، لافتًا إلى أن "محور المشروع يقوم على أساس التعاقد مع الخريجين الجدد لبناء مدراس نموذجية لقاء تعيينه تدريسيًا في تلك المدارس مستقبلًا، ويتم تسديد بدل الإشتراك في بناء المدرسة من قبل وزارة التربية على شكل أقساط شهرية أو أرباح سنوية، على أن يبدأ تسديد أقساط المشترك من السنة الثالثة لإفتتاح المدرسة، والتعاقد مع المشترك بصفة معلم مساعد أو عقد تحت التجربة، ثم تثبيت المتعاقد في الوزارة وحسب الضوابط.

وبقي كلام الوزير دون تطبيق ودون أن يتم التحرك بإتجاه دعم مشروع بناء مدارس على الرغم من الحاجة الملحة نتيجة زيادة النسبة السكانية وعدم ترميم المدارس الآيلة للسقوط والتي تم تغيير جنس الأرض وبيعها في المزادات التي وصف البعض أنها كانت مشبوهة.

ويعتبر العراق الآن من البلدان التي يجب أن تتحرك بسرعة لإنجاز بناء المدارس لتغطية الحاجة الملحة لها لتضمن مستقبلًا واعد للتلاميذ.

وتشير التقارير إلى أن الاعوام الـ14 السابقة كانت مليئة بالإهمال الحكومي في هذا القطاع الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى التعليم في البلاد، حيث وصفت السياسة التعليمية في العراق بأنها فاشلة وغير مجدية لأي خطوة تقدم للأمام، الأمر الذي دفع بعض العائلات بعدم الثقة بمدارس القطاع الحكومي والالتجاء للقطاع الخاص على الرغم من الالتزامات المالية الكبيرة التي تقع على عاتق المواطن.

وأشار مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر، عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لعام 2015-2016، والذي أكد أن العراق خارج التصنيف الدولي من حيث جودة التعليم، حيث لا تتوفر أبسط معايير الجودة فى هذا المجال.

وكانت لجنة التربية والتعليم أشارت عام 2016 إلى أن الحكومة إذا أرادت أن تطور مجتمعاتها وتصلها إلى مرحلة الاستقرار والرفاهية فعليها أن تهتم بقطاع التربية والتعليم لكونه يضمن تخريج أجيال قادرة على إدارة الدولة وفق التطورات الحاصلة في العالم، وهذا يأتي من خلال تخصيص الأموال والخطط الكفيلة للتطوير".

وأضاف تقرير اللجنة البرلمانية، إن "هناك إهمالًا حكوميًا كبيرًا لقطاع التعليم ما أدى إلى تدني مستوى التعليم إذ أن الموازنة تأتي إلى البرلمان وفيها نقص كبير من التخصيصات الحكومية للتربية بالرغم من وجود عجز كبير في عدد المدارس بالعراق، حيث يحتاج العراق حتى عام 2017 إلى بناء نحو أكثر 23 ألف مدرسة في عموم البلاد، لكن بعد تحرير المناطق الغربية من سيطرة داعش فقد ازداد العدد".

وأوضح إن الفساد المالي الذي أصبح عرفًا سائدًا في الدولة هو الآخر استهدف قطاع التعليم حيث تم تخصيص في إحدى الموازنات نحو أكثر من ملياري دولار لبناء المدارس قام بعض المقاولين بتهديم عدد من المدارس وأخذوا 60% من الأموال ولم يبنوا مدرسة واحدة.

وأشار التقرير البرلماني إلى أن "هناك مشكلة أُخرى أدت إلى تدهور التعليم وهي صعوبة المناهج الدراسية وتعقيدها حيث أنها قديمة ولا تتلاءم مع الواقع ومع ما يحصل من تطورات على مختلف المجالات في العالم".

وكان الصندوق الكويتي للتنمية أعلن عام 2016 أنه أبرم اتفاقًا مع وزارة التربية العراقية على بناء (74) مدرسة في بغداد والمحافظات، وقد خصص الصندوق مبلغ (100) مليون دولار لغرض انجاز بناء تلك المدارس وبفترة زمنية لا تتعدى الـ(24) شهرًا.

إلا أن وزارة التخطيط العراقية أشارت بتقريرها السنوي لعام 2017 إن هذا المشروع لم يرَ النور. دون ذكر التفاصيل.

بعد هذه المقدمة نرى بشكل واضح وجلي أزمة الواقع التعليمي في العراق والتي لا تقتصر على التعليم الإبتدائي بل امتدت إلى التعليم الثانوي والجامعات والمعاهد، الأمر الذي دق ناقوس الخطر وأوجب التقدم بمشاريع انقاذ سريعة تدعم هذا القطاع الحيوي.

وفي مجلس الاعمال العراقي في الاردن كنا نعيش هذه الأزمة وتقدمنا بمجمل حلول إلا أنها لم تجد الاذن الصاغية وقتذاك، وانطلاقًا من المسؤولية التي يأخذها منتدى اعمار العراق على عاتقه فقد خصص ورقة عمل لمعالجة الخلل والتحديات وتقديم بعض الحلول للنهوض بواقع التعليم في العراق.

وقد قدم فيها الاخوة في المنتدى مشكورين بوجهات نظرهم التحليلية معززة بحلول واقعية نتمنى ان تكون جديرة بالمناقشة والأخذ بها لإنقاذ ما يمكن انقاذه لواقع قطاع التعليم في العراق وهو القطاع الحيوي الذي يجب أن يبنى على أُسس متينة كي يحصد العراق جهد أبنائه ويحصل من خلالهم على تقدم واسع وإبداع متميز كما كان العراق ناهضًا بشهادة المنظمات الدولية.

الدكتور ماجد الساعدي

رئيس منتدى اعمار العراق

في الرابع والعشرين من شباط / فبراير لعام 2019

توطئة

أشار تقرير منظمة اليونسكو حول التعليم في العراق والصادر عام 2015 إلى أن السنوات من 1970-1984 تعتبر السنوات الذهبية للعراق حيث نظام التعليم في العراق واحد من أفضل النظم في المنطقة خلال هذه الفترة من الزمن، وأشيد به من قبل المنظمات دولية. حيث ارتفاع معدلات الالتحاق الإجمالية بنسبة 100%، وتحقيق المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق الكامل تقريبًا، وانخفاض نسبة الأمية بين الفئة العمرية 15-45 إلى أقل من 10٪، وتحقيق أدنى حالات تسرب في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وقد بلغ حجم الانفاق الحكومي في مجال التعليم 6% من الناتج القومي و20% من ميزانية الحكومة العراقية. وبلغ متوسط الانفاق الحكومي على الطالب الواحد 620 دولارًا أمريكيًا للعام الواحد.

إلا أن هذه السنوات الذهبية بدأت بالتبدد بعد ازدياد الانفاق العسكري بسبب ضغوط الحرب العراقية مع ايران والتي استمرت لثمان سنوات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في الإنفاق العام، فتأثر الواقع التعليمي وبدأ خطه البياني بالنزول مع مرور السنين دون وجود خطط استراتيجية للمعالجة.

وازدادت معاناة الواقع التعليمي وطأة بعد خضوع العراق لعقوبات أُممية فرضت عليه بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ليستمر الانخفاض بمستوى التعليم حتى عام 2003 بعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية وإسقاط نظام صدام حسين.

وما زاد الطين بلة هو أن بعد مرور كل فترة تظهر أسباب أُخرى تضاف إلى الأسباب التي لم تعالج وبذلك أصبحت المشكلة متراكمة ومزمنة.

لهذا نرى أن نعود إلى فترة التسعينات أيام الحصار الاقتصادي لنرى كيف أصيب التعليم العالي بمقتل ثم جاءت فترة ما بعد ٢٠٠٣ ليتم الإجهاز عليه بكل الأسلحة.

حيث تناقصت حصة التعليم من الناتج القومي الاجمالي إلى النصف تقريباً، كما انخفضت الموارد المخصصة للتعليم، وانخفض الانفاق الحكومي على تعليم الطالب من 620 دولارًا إلى 47 دولارًا فقط.

وانخفضت بعد ذلك رواتب المعلمين وليدخل الواقع التعليمي العراقي أزمة لم تحل لحد الآن فازدادت نسبة تسرب الأناث بنسبة 31% وزادت الهوة بين الطلاب بين الذكور والأناث، وأصبح العراق متخلفًا عن بلدان لم تكن تنافسه في هذا المجال.

وبتأثر الدراسات الإبتدائية فقد لحق المراحل التالية نفس الأثر السلبي وربما ازداد حيث بات التعليم الجامعي متخلفًا بشكل كبير من حيث الرعاية الحكومية والاهتمام بطبقة الأساتذة الجامعيين وحملة الشهادات العليا من الماجستير والدكتوراه. ووصف وزير التربية العراقية الأسبق الدكتور سامي المظفر الوضع بقوله: "تبدد التعليم الحكومي، حيث يقرره أعاجم في العلم، وفيه صراع بين العلم والجهل، وغادر حاملو الشهادات العليا مواقعهم إلى الاسواق وسيارات

الأجرة حزيني القلب فقد أعوزهم القوت".

أصبح حامل الدكتوراه، كسيرًا حسيرًا، خائر الصدر كثير الهم ضعيف الهمة خامدًا يائسًا قانطًا، وأمسى حامل الدكتوراه ظهره مكسورًا بعد أن كان بحرًا عميقًا لا شاطئ له.

أما الحكومة ومؤسساتها فحدث ولا حرج فقوانينها تلبس أقنعة المهنية، وتدعو للتكنوقراطية وتتفنن في كلماتها الخادعة، بينما هي تبيع الأقوال وتخلط الأوراق وتتاجر بالدين وتمجّد بالوطنية.

جدير بالإشارة إن السيد المظفر ذكر لفظ أعاجم ويقصد به الطارئون على العمل والذين تبوؤوا مناصب لا تليق بهم، وأصبحوا أصحاب قرار في مجال التعليم وهم لا يفقهون شيئًا وليسوا مؤهلين لتلك المناصب لكن الحياة السياسية بعد عام 2003 اعتمدت على نظام المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب باستحقاقات حزبية دون الأخذ بنظر الاعتبار دائمًا الأفضلية العلمية والمؤهلات وما جرت عليه السياقات العامة في اختيار الكفوئين للمناصب.

كل ذلك أدى إلى سقوط مريع لمنظومة العمل التعليمي في العراق عززته بالطبع آثار جانبية تتعلق بالواقع الاقتصادي المتردي وعدم توفير فرص عمل وتجاوز القوانين النافذة وإقرار قوانين أُخرى لا تخدم المواطنين وإنما تعتني فقط بالطبقة السياسية التي وضعت لها درجات توظيف خاصة متجاوزة سلم رواتب الدولة وأخذت امتيازات جمة على حساب الواقع المهني، الأمر الذي أدى إلى إحباط نخبوي خصوصًا عند أصحاب الشهادات العليا فضلًا عن قوانين أُقرت لاحقًا دفعت بالكثير من الطاقات التعليمية العراقية بالهجرة، وعدم تشجيع الطاقات التي كانت قد خرجت أيام النظام السابق بالعودة حيث لا مكان لها إلا بتزكية حزبية من أحزاب متنفذة بالقرار السياسي العراقي بعد عام 2003.

وأكبر المفاجآت هو تقرير وزارة التربية الذي تحدث عن تناقص أعداد المدارس وتطوير القطاع الخاص على حساب الحكومي، بيد أن تأسيس المدارس والجامعات الخاصة لم يجر على نحو استراتيجي وشابه الكثير من الأخطاء وتجاوز على القوانين المألوفة من حيث استسهال إقرار تأسيس جامعة أو مدرسة دون الإيفاء بشروط التأسيس رافقه التماهل الحكومي في تطبيق الشروط اللازمة.

كل تلك أزمات متلاحقة أودت بالواقع التعليمي في العراق إلى مهاوي الردى والضياع.

وأشارت دراسة قامت بها جامعة بغداد إلى أن الطالب العراقي يلتزم بالدوام 45 يومًا فقط وفق الحسابات التالية:

العطلة الصيفية (120 يوماً)

العطلة النصفية (15 يوماً)

العطل الرسمية (26 يوماً)

أيام عطلة الجمعة والسبت (80 يوماً) بعد حذف الأيام من العطلتين الصيفية والنصفية

أيام تعطل بها المدارس وليست عطل تبلغ (34 يوماً)

إذن العطل تبلغ (275 يوماً)

ويتبقى من السنة (90 يوماً فقط)

الدوام يفترض أن يكون (8 ساعات في اليوم الواحد) لكن المدارس العراقية لا تعلم طلابها إلا (4 ساعات فقط) وهذا يعني إن المدة المتبقية يجب أن تقسم على (2) لنصل إلى النتيجة النهائية وهي: (45 يوماً فقط) في السنة.

وعلى الرغم من أن بعض الأرقام تقريبية إلا أنها لم تنفصم عن الواقع حيث تعاني المدارس والجامعات من سياقات طارئة على التعليم من خلال انتهاز المناسبات الدينية لإقامة الاحتفالات والطقوس في المدارس الأمر الذي يأكل من جرف الجدول السنوي المقر للتعليم.

وهذه المسألة علق عليها تقرير الجامعة بأن هذه المظاهر كانت تجري أيام النظام السابق ولكن بشكل محدود جدًا لكنها تعاظمت وازدادت بشكل كبير بعد عام 2003.

المناهج التعليمية

وأشارت دراسة جامعة بغداد إلى ان 80% من المناهج ليست لها علاقة بالواقع العملي والعلمي واليومي للدارسين، فهي لا تؤهل الطالب لممارسة عمل وإنما هي مناهج متهالكة وغير متجددة وبالأخص المناهج الجامعية.

وتم تأكيد هذه المشكلة من خلال تقارير كثيرة أُحيطت والوزارات المعنية علمًا بها والواقع إن تلك المناهج بقيت دون تحديث وما تم التحديث بها جزء قليل ولا يتناسب مع منظومة التطور العلمي الجامعي في العالم؛ حيث أن العالم بعد الثورة المعرفية بات مختلفًا بشكل كبير عما قبله، وهذا يستدعي التواصل مع طرائق التدريس الحديثة والتلاقح الجامعي بين جامعات العراق وأُخرى خارجه. وهو الأمر الذي لم يحدث لحد الآن بسبب عدم إقرار القوانين الداعمة لتطوير التعليم الجامعي، أو بسبب السياسات الخاطئة، بالتالي إلى وجود ذرائع قد يكون من أهمها نقص التخصيصات المالية، لذلك فما عادت وزارة التعليم العالي قادرة على إيفاد الأساتذة الجامعيين إلى خارج العراق لتطوير أدائهم، وبالتالي تأسيس مناهج تواكب التطور العملي العالمي المشهود والذي انقطع عنه العراقيون جراء عدم التواصل، علمًا أن هناك مبادرات تكاد تكون شخصية أو حكومية لكنها لا ترقى إلى مستوى التطوير المأمول.

أما المناهج الدراسية الأدنى لطلبة الدراسة الإبتدائية والمتوسطة والثانوية فقد مرت بأحوال متأزمة أيضًا من خلال التغييرات "غير" المدروسة مسبقًا، كذلك اتهمت وزارة التربية منذ عام 2004 بالتالي:

1- اعتماد كفاءات حزبية أو ذات تأثير حزبي على تغيير المناهج، الأمر الذي أدى إلى إرباك علمي وايديولوجي على المتلقين.

2- شابت عملية تغيير المناهج الكثير من شبهات الفساد من جانب طباعة المناهج وتغييرها المستمر لأكثر من خمس مرات طيلة الفترة من عام 2004 – 2018.

3- تماهل الجهات المتخصصة بالتحقيق في تلك الشبهات لعدم توفر الإرادة السياسية لإطلاق حملة تحقيق جدية.

4- عدم تشكيل خلية أزمة تتحقق من المناهج التي تم تغييرها وملاحظة الظروف التي أدت إلى اعتماد بعض الحوادث التي لم تنتم للوطنية العراقية وإنما اعتمدت ذرائع وحوادث "دينية" لا يلتقي عندها العراقيون.

واكتظت مواقع التواصل الاجتماعي وبرامج متخصصة في الفضائيات العراقية على اختلاف مشاربها ومرجعياتها بحالات التشكي من المناهج الجديدة دون الحصول على حلول واقعية من قبل الجهات المعنية وما زالت المشكلات جمة ولكن بدون حلول ناجعة، ومر ذلك إلى ضعف الإرادة السياسية.

وتم تشخيص مشكلة أساسية في التعامل مع المناهج الدراسية وهي تعدد سلطات القرار في الدولة العراقية الأمر الذي أدى إلى ظهور مدارس عديدة لا تستطيع وزارة التربية السيطرة عليها بذريعة عدم عائدية تلك المدارس لسلطتها، وتنتهج هذه المدارس استراتيجية غير قانونية أحيانًا، ومناهج غير تلك التي أقرتها الوزارة، ومنها المدارس الخاصة التابعة لمؤسسات حكومية تؤسس لمدارس بعائدية بعيدة عن الوزارة. وهذا أمر سبب الكثير من الإرباك، وللأسف أشارت بعض التقارير إلى أن هذا الحالة بدأت تتمدد إلى جامعات خاصة ليس بمقدور وزارة التعليم العالي السيطرة عليها وهي جامعات ومدارس تتبع إلى هيئات مستقلة في معظمها مدارس دينية أو قومية، انتهزت فترة تعدد سلطات القرار في الدولة العراقية الجديدة.

الحلول

في تقديرنا إن المشكلة تكمن في الدراسة الأساسية (الإبتدائية) والمتوسطة والإعدادية. إذ عندما يدخل الطالب إلى الجامعة يكون مستواه العلمي متدني، وبالتالي فأهم مرحلة هي الأساس.

نقترح الآتي:

ربط سوق العمل بعملية التعليم الجامعي وتحديث المناهج وآليات القبول بما يضمن حصول الخريج على العمل. ممكن أن يكون العمل بعدة محاور:

الأول: تطوير الخريجين الحاليين بدورات وورش عمل والاستفادة من هذه الموارد البشرية وتعديل بعض القوانين بالتشاور مع النقابات المهنية لصياغة هذه القوانين والضغط على مجلس

النواب لتحقيقها.

الثاني: تعديل وإضافة بعض المناهج واستحداث برامج لتلبية متطلبات المجتمع العراقي في المفاصل المهمة كالبيئة والطاقة النظيفة وغيرها.

الثالث: يجب اعتماد دعائم تساعد بعضها البعض من خلال:

أ ـ تشريع قوانين صارمة تحد من الاعتداء على الكوادر التدريسية.

ب ـ إخضاع المعلم أو المدرس إلى قوانين محددة وتطوير طرق التدريس.

ت ـ يجب أن يساهم القطاع الخاص بعد فتح الباب له من قبل الحكومة لبناء المدارس وتأهيلها بشكل لائق.

ث ـ الحاجة إلى إلغاء ما لا يقل عن 80% من المناهج المستخدمة حالياً لأنها باتت لا تواكب العصر، كما يجب التعامل مع كفاءات خارج السلطة لتطوير المناهج الدراسية.

ج ـ يجب أن تسن قوانين تبعد الطلبة من الانتماءات العقائدية ولا يسمح بتداولها داخل المدارس وأثناء تلقي المواد التدريسية المقرة بالمناهج الدراسية.

ح ـ يجب أن يتم الالتفات إلى التسهيلات التي يجب أن تقدم للطالب والتدريسي على حد سواء للوفاء بالمدة القانونية للدراسة اليومية طبعاً.

خ ـ البنية السياسية وبسبب سياسة التحاصص والاستحقاقات الحزبية التي جاءت على حساب الكفاءات ورطت البلاد بتدهور متقادم بسبب عزلها للكوادر المتخصصة بذرائع سياسية وبراغماتية كي تعطي المجال لكوادر حزبية أن تأخذ دوراً ليس لها.

د ـ عدم تماهل أصحاب القرار بمعاقبة المتجاوزين على طريقة طباعة المناهج، والمتجاوزين على المدارس القديمة وتهديمها وتغيير جنس الأرض واستثمارها بمجالات أُخرى.

ذ ـ توفير الإرادة لمعاقبة هؤلاء للحد من التمادي في تجاوزاتهم.

ر ـ الالتفات بشكل جدي إلى قضية استثمار أموال الفساد والسلطة أو التقرب منها لتأسيس جامعات لا تمتلك شروط التأسيس أو السمة الإدارية والعلمية ودعمها من قبل أصحابها "المقربين من السلطة" وتجاوز كل مخالفاتها.

الرابع: الهيكل التربوي الموازي

بما أن التشابه كبير في بنية المنظومة التعليمية في العراق مع الكثير من نظيراتها في العالم المتقدم، وخاصة في هيكلها وتفرعاتها (الحضانة، الروضة، الإبتدائية، المتوسطة، الإعدادية وموازياتها، الدراسات الأولية وتفرعاتها، الدراسات العليا وتخصصاتها). وبدلاً من التدخل

والتغيير الراديكالي في بنية التربية والتعليم لدينا، وبشكل قد يكون غير مضمون النتائج، فإننا نحتاج لبناء هيكل تربوي موازي يدعم ويسند هيكلنا القائم بدلاً من هدّه. وبمرور الوقت يصمد ويدوم نموذج جديد بينهما. ونستطيع التدخل في نقاط إلتقاء التمفصلات المتناظرة بينهما بمبادرات ومقترحات وأفكار وندفع بإتجاه سن قوانين وتشريعات تدعمها بشكل مباشر أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال، في نقطة التمفصل لخريجي الدراسة المتوسطة بين الهيكلين يستطيع خريجنا الحصول على اعتراف دولي بشهادته بعد اجتيازه لاختبار أو امتحان معين أو يحصل على شهادة مؤسساتية ساندة من إحدى الشركات العالمية المتخصصة إذا ما اجتاز بنجاح دورة تدريبية معينة لما بعد المتوسطة توفرها تلك المؤسسة وتدعمها الدولة، وبشكل يحفز الطلاب ويفتح آفاقًا جديدة لهم. وهكذا في جميع المفاصل الأُخرى وسوف تتغير المناهج الدراسية تلقائياً وبالتدريج نحو الأفضل، كما سيتغير أداء الكادر التدريسي وأداء الطلبة أيضاً. ويستطيع القطاع الخاص والدولة الاستثمار في ذلك وتوجيه عجلة التنمية بإتجاهات صحيحة بشكل علمي مرن. والمهم في الموضوع توفير مبادرات وتخريجات متنوعة في المفاصل المتناظرة. وهكذا إلى أن يتبلور ويستقر ويصمد بالتدريج هيكل تربوي جديد.

فالخط الموازي لا ينطبق على التعليم بل على كل مفاصل الدولة وخاصة بتنفيذ المشاريع الحيوية.

وإذا كانت هناك تساؤلات حول الهيكل الموازي برؤية ان الهيكل التربوي "الموازي" ليس حلًا لأن الجهد قد يتشتت، وبالتالي فيجب التركيز على مواضع الخلل وتحديد مواطن الفشل الحكومي في تطوير أو الحفاظ على الهيكل التعليمي الأساسي، ففي الواقع أن الهيكل الموازي سيكون انموذجًا لهيكل مختزل ساند وداعم يعكس إلى حد كبير الهيكل الأصلي وليس بديلاً عنه، وبالتالي يؤطر المبادرات والمقترحات والتخريجات ويوحد ويوجه الجهود بدلاً من تشتيتها بشكل شفاف ومدروس ومقروء لتبني هذا المنهج الحي في التدخل.

النظام الحالي نظام متهرئ وعمره أكثر من 60 سنة. فإذا اعتمدنا المبدأ الصحيح فسوف تتغير جميع مفاهيم وآليات معادلة الشهادات والتعليم والتقييم الخبراء وغيرها.

وهنا تكمن الصعوبة؛ تغيير نظام قديم جدًا يتطلب الكثير من الجهد والزمن وسوف يُلاقي مقاومة كبيرة جدًا تؤدي إلى قتله من البداية.

وبما أن عامل الزمن مهم للعراق فالحل المعقول والعملي (ولا يكون له مقاومة كبيرة من قبل القوانين والفساد الحالي) هو العمل على إنشاء بؤر عالية الجودة (pockets of excellence) في أماكن "مؤهلة" وهذا يبعدنا عن مقاومة التيار الحالي. بهذه الحالة يمكن إنجاح مثل هذه البؤر وتصبح catalysts للتغيير الأوسع.

هذه المشاريع ستكون في البداية نقطة في بحر ومن ثم جزر صغيرة وتتواصل وتتصل هذه الجزر لتصبح الوضع العام.

لذلك نحن نعتقد إن المبادرات الموازية هي الطريق الأسرع والأسلم لتفادي الفشل والإحباط.

أ- حيث أن هناك فرصة حقيقية لإعادة هيكلة بنية التربية والتعليم العالي في العراق بعد التخبط الواضح في اتخاذ القرارات في كليهما، كالعمل بنظام التطبيقي والإحيائي في المرحلة الإعدادية، ونظام الكورسات في الجامعات والمعاهد، وأخيراً نظام المقررات الذي فرضته وزارة التعليم العالي مؤخراً على الجامعات والمعاهد للعمل بموجبه إبتداءً من العام القادم.

ب - كما نرى أن التربية والتعليم عموماً يشهدان تنافساً حميماً بين الحكومي والأهلي والكفة تميل تدريجياً نحو الخصخصة، كإنعكاس واضح للتوجه الجديد للبلد على كافة المستويات.

ت - من المفيد بل ويجب التركيز على مؤهلات المعلمين والكادر التدريسي والإداري في المدارس ومديريات التربية وأسلوب تعاطيهم مع الطلبة ونمط التفكير السائد لديهم.

ج - من أهم أسباب انحدار التدريس وإعداد الطلبة بشكل سليم هي تبني الهيئات التدريسية في المدارس الابتدائية خصوصًا أنماط اجتماعية تتماشى بشكل واضح مع "ترند" السلطة والايديولوجيا السائدة في البلد.

ح - لضمان التنوع والانتشار والتأثير الأوسع والأسرع، نقترح استحداث مدارس عالمية مدعومة حكومياً، أو توأمة مع جامعات رصينة وتبني توجهاتها ومناهجها أو فتح فروع لها في جامعاتنا الحكومية (المجانية) على اعتبار أن المجتمع الطلابي هو أكبر خليط موجود ومتنوع من الفسيفساء العراقية والأقوى تأثيراً. فالتعليم وفق آخر الدراسات لا يمكن أن يكون إلزامياً بعد الآن لذا نحتاج إلى عنصري الجذب والاستثمار طويل الأمد.

الخامس: دعم وإسناد الجهة العليا

حيث (لا يمكن النجاح في القطاع العام بدون هذا العامل). ولهذا نركز على "مناطق مؤهلة" فكلما كانت المحاولة أصغر كلما كان تعامل السلطات العليا معها أصغر ويمكن السيطرة عليها (تفادي قوانين جديدة).

السادس: اختيار المشروع

بحيث يكون قابل الإنجاز بسهولة وفي وقت قصير وبنفس الوقت يكون المشروع مهم جدًا بعيون الناس والإعلام). وهذا ما يطلق عليه (Quick wins). كلما قصر المشروع وتم انجازه في وقت قصير كلما ازدادت المعنويات وتهيأ الجو لتغيير أكبر (لوضوح تأثيره). وكلما تعقد المشروع كلما هبطت المعنويات (على فكرة التنفيذ) وازدادت تعقيدات النجاح مما يؤدي إلى الفشل.

السابع: ولأنها تبقى تدخلات محدودة النطاق والتأثير أمام سيل جارف من التغييب العقلي. لذا يجب تعزيزها بمقترحات ومشاريع ومبادرات موازية تدعمها. على سبيل المثال: مبادرات مماثلة موجودة فعلاً تركت تأثيراً كبيراً لدى الناس مثل (إعدادية الدكتورة مديحة البيرماني للبنات في الحلة، نسبة إلى الدكتورة الحلية المغتربة في النرويج، والتي تبرعت بالمدرسة بالكامل، وتزورها وتتابع أمورها وتكرم طالباتها المتميزات وتدعمهن لإكمال دراستهن داخل وخارج البلد). وكذلك جائزة التميز المعمارية التي يدعمها مجلس الأعمال العراقي في عمان والتي بعثت

الأمل وروح التنافس لدى طلابنا، وبرنامج تغيير الحياة للدكتور ماجد الساعدي الذي أصبح حلمًا في متناول اليد للطلبة المتميزين، وبرنامج البعثات البريطانية، وغير ذلك كثير.

الثامن: محاولة التخلص من الروتين والبيروقراطية الحكومية. من خلال الإكثار والتنوع في هذه المبادرات بما يعزز ويدعم تلك الافكار ويحرق المراحل ويختزل الزمن ويساهم في تغيير المناخ السائد والواقع المتردي.

وأخيرًا نقول: إن من أخطر الأشياء في عمليه بناء المؤسسات هو قبول الأمر الواقع.

والمؤسسات لا تبني من غير دعم سياسي (أولويات الدولة، أولويات الموازنة السنوية، أولويات التشريع القانوني.. إلخ) وضمن الإطار المرسوم لإنعاش اقتصاد البلد.

لا يمكن لأي مشروع أن يرى النجاح بدون موافقة الجهات العليا لذلك يجب اختيار "مناطق مؤهلة" كنموذج للتغيير في القطاع العام.

وهذا لا يمنع أن نحاول أن نغير النظام حيث أن تجربة التغيير change management تحتاج جهدًا كبيرًا في الدول المتقدمة (مثال ٦٠-٧٠% من IT systems) تفشل لتحقيق الأهداف التي وضعت لها لتحسين الأداء المؤسسات في الدول الغربية بسبب المقاومة وتغير آليات العمل بما يُلائم التكنولوجيا الجديدة. فكيف في ظروف العراق الحالية من شلل إداري وقوانين من الستينيات والفساد والمحاصصة وغيرها.

يجب على الجهات المعنية أن تنظر إلى أي إبداع وإنْ كان صغيرًا ليرفع المعنويات ويجذب القدرات العراقية ويعطيهم الفرصة المناسبة والتحفيز بأمل التغيير.

ونكاد نتفق أن من أهم مشكلات التعليم في العراق والتي تؤدي إلى قلة الحافز لدى الطلبة أيضًا هي عدم وجود سوق عمل واعد ومتنامي بالنسبة لخريجي الجامعات العراقية. هذه المشكلة هي بسبب سوء التخطيط وتراكم الأخطاء لدى أهل القرار.

القطاع الخاص

هنالك بعض الفجوات التي يمكن تغطيتها من خلال القطاع الخاص وبالتعاون مع القطاع الحكومي ومن هذه الفجوات.

1- عدم تواصل شركات الخدمات والشركات الصناعية مع الجامعات.

يمكن أن تتقدم الشركات الخاصة بالاستفادة من الموارد البشرية والبحثية في الكليات والمعاهد لتطوير وحل مشكلات هذه الشركات على أن تدعم الشركات البحوث وطلبه الدراسات.

2- عدم توجه البحوث الحالية لحل مشكلات المجتمع.

السبب ربما يعود إلى آلية البحوث وآلية وزارة التعليم العالي في تقييم البحوث وبراءات الاختراع

ويمكن تغيير جزء من هذه المشكلة بتحفيز العمل على حل المشكلات التي يحتاجها المجتمع مثل مشكلات تلوث المياه والهواء والتربة وتحديات الطاقات البديلة، الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. وإيجاد حلول تفيد المجتمع العراقي كما يمكن أن تفيد المستثمر الذي سيدعم هذه البحوث بالاستفادة من النتائج وتحويلها إلى منتج.

3- صعوبة إيجاد مختبرات ومراكز بحثية متقدمة، إذ يمكن أن يساعد القطاع الخاص ببناء قسم من هذه المراكز ويتم استرجاع الأموال عن طريق وضع رسوم من الباحثين والطلبة ويستثمر القطاع الخاص بنجاح كما تربح الآن الجامعات الأهلية.

4- ضعف الطبقة العاملة الوسطية وقلة خبرتها.

بناء وتأسيس معاهد تدريب محترفة من القطاع الخاص بالتعاون مع المعاهد العالمية الموجودة في دول ناجحة صناعيًا ضمن مدد دراسية تتراوح بين الأشهر الستة إلى السنتين مقابل أُجور دراسية جيدة في مجالات يحتاج العراق مثل البناء وأعمال الصحيات والكهربائيات وصيانة السيارات وغيرها. حيث يحصل المتخرج على شهادة حقيقة تتيح له العمل بالاعتماد على سمعة هذه المعاهد.

كما يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في مشكلة نقص المدارس حيث لا توجد تخصيصات حكومية لبناء المدارس في الموازنة ولهذا اقترح مجلس الأعمال العراقي في الاردن على الحكومة الحالية والسابقة اعتماد مبدأ الاستثمار أي أن يقوم المستثمر ببناء المدارس وتجهيزها كاملًا ويؤجرها للحكومة لمدة ١٥ سنة وتعود ملكيتها للدولة بعد ذلك، وهذا الحل ناجع ليس فقط للمدارس وإنما مستشفيات ومحطات كهرباء ووحدات تحلية المياه واستصلاح أراضي.

وللأسف لم يتم الأخذ بمقترحنا التطوعي لأسباب قد تتعلق بالفساد الذي يحيق العمل الحكومي.

إن عقد اتفاق سريع مع القطاع الخاص بالدفع بالآجل لبناء مدارس في العراق في هذه المرحلة يبدد الكثير من المعوقات، وإذا وجد التلاميذ والكادر التعليمي مدارس بالعدد الكافي سيؤثر بشكل إيجابي على الواقع التعليمي، أما بقية الخطوات فإنها ستأتي تباعاً، لذلك فإن تهيئة البنية الأساسية لواقع التعليم من خلال أبنية ناضجة ستكون الخطوة الأولى للمعالجة.

وللأسف فإن تقارير وتصريحات بعض أصحاب القرار من نواب ووزراء أشارت إلى أن هناك مجموعة من "الفاسدين" تضع العراقيل دائمًا أمام أي مشروع يقدمه القطاع الخاص وهنا تكمن المشكلة، فيما بات يسمى في العراق بـ"النمطية التقليدية" ولو توفرت الإرادة لتطبيق مشروع ومن خلال نجاحه من الممكن أن يندفع أصحاب القرار ويتشجعون للعبور من خلال مشاريع أُخرى.

ونلفت النظر إلى معوق آخر يعاني منه القطاع الخاص فيما إذا تعاقد مع الحكومة لبناء مدارس على سبيل المثال وبدفع آجل، فالتجربة الحكومية باتت غير متزنة مع القطاع الخاص، لذلك بات رجال القطاع الخاص يتساءلون عن هذه المعضلة وما هي الضمانات التي توقعها الجهات الحكومية للالتزام بالعقد المبرم بينها وبين المستثمر في القطاع الخاص خصوصًا وإننا نسمع

مشكلات جمة لرجال أعمال ما زالوا يبحثون عن تنفيذ الحكومة لشروط العقود الموقعة بينهم وبين الجهات المعنية في الدولة العراقية.

ولذلك أيضًا وجدنا حلولًا حيث نستطيع الحصول على ضمانات دولية من البنك الدولي أو الدول المانحة التي أبدت اهتمامها بهذه المشاريع، أو من الممكن الدفع عن طريق إعتمادات مستندية خاصة بالبناء والمقاولات، أو تأسيس صندوق لهذه المشاريع المهمة بمساهمة من الحكومة، أو اتباع الطريقة التي تعتمدها المملكة المتحدة في أن يُبنى الدين كجزء من ميزانية المدرسة أو المستشفى أو أي جهة مسؤولة عن المشروع، أو وضع صندوق سيادي في بلد مستقل يتمتع بعلاقات متزنة مع العراق، يُغذى سنويًا من عائدات النفط.

وآخر الحلول هو الاعتماد على Credit export guarantee المقدم من بعض الدول مثل إنجلترا واليابان وألمانيا. ولكن الشرط هو دخول القطاع الخاص العراقي بالشراكة مع شركات تلك الدول.

للاطلاع على مؤشر التعليم في العراق وفق ما نشره موقع الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية يرجى التواصل مع الرابط ادناه:

http://cutt.us.com/feQWcDJ7

انتهت ورقة العمل

منتدى إعمار العراق

شباط/فبراير 2019

المشاركون

من الأردن: د. ماجد الساعدي، جلال الكعود، علي غالب، سعد ناجي، د. حسنين ابراهيم، فخري راشان، حسنين كبة، وسن الخفاجي، لؤي السعيد، مازن الصالح، محمد الجبوري، رعد هاشم، شذى الزهيري، مها العقيدي، مكي الفايز، عباس شمارة، ، تمارا الداغستاني، وعماد حمدون.

من العراق: د. عاملة ناجي، د. عباس جدوع، د. صباح الساعدي، د. عليَّة الامارة، د. عبد الحسن الدجيلي، د. ليث كبة، د. لؤي الخطيب، د. شكري الحسن، د. هلال الليباوي، د. كاظم الطرشان، د. حسن الكسبي، الشيخ مزاحم التميمي، الفريق الركن فيصل الجربا، إبراهيم الصميدعي، فيصل الياسري، محمد نعيم الساعدي، رائد الرحماني، صلاح السعدون، نجم الساعدي، وحيدر نعمة اليعقوبي.

من المملكة المتحدة: د. وسن عبود، د.سلمان روافد، د. مروان العقيدي، د. مصطفى الشاوي، لؤي الشكرجي، وفارس نوري.

من الإمارات العربية المتحدة: د. عصام العاني، جاسم الخطيب، المهندس محمد الاعسم، وضياء الشكرجي.

من فرنسا: الدكتور طالب البغدادي، حنين جدوع.

من الولايات المتحدة الأمريكية: حسام الغزالي، وعدي حداد.

من لبنان: حيدر الشمخاني.

من اسبانيا: ناصر الهاشمي.

من السويد: د. رياض البلداوي.

من كندا: يقظان الجادرجي.

من الدنمارك: زيد سميسم.

من النمسا: عمر الراوي.

بالإضافة إلى محرر الحلقة: محمد السيد محسن.

منتدى إعمار العراق 2019 ©